IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

*Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:*

**Dr. Firas Mohammed Ahmed Elias**

*University of Mosul / College of Political Science / Department of International Relations*

*Corresponding author E-mail:*

firaselias@uomosul.edu.iq

*DOI:* 10.33899/rjps.v2i3.61694

*Keywords*:

Securitization Theory,
Nuclear Program,
Iranian Nuclear Doctrine,
National Security Policy,
Strategic Patience.

**ARTICLE INFO**

*Article history:*

*Received:*

**February 21, 2026**

*Revised:*

**April 5, 2026**

*Accepted:*

**May 2, 2026**

*Available online:*

**June 1, 2026**

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

# Iran's Nuclear Doctrine and National Security Policy After 2018: A Study on the Application of Securitization Theory

## Abstract

This study aims to analyze the fundamental transformations that have occurred in Iran's nuclear doctrine and national security policy after the United States' withdrawal from the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) in May 2018. It employs the theory of securitization as an analytical framework to explain how the Iranian nuclear program shifted from being a political–technical issue to an existential security matter.

The study focuses on how decision-makers in Iran have utilized the discourse of an "external threat", particularly with respect to the United States and Israel, to justify exceptional policies in both the domestic and foreign arenas. Through this discourse, they reinforced the legitimacy of developing nuclear capabilities as a defensive necessity for safeguarding the state and regime. The study also examines the implications of this securitized narrative for the structure and institutions of Iran's national security apparatus, as well as for the country's regional and international relations—including shifts in its negotiating approaches and its level of involvement in regional conflicts.

The findings conclude that the post-2018 period constituted a pivotal turning point in Iran's nuclear doctrine, during which its policy shifted from an approach based on commitment and flexibility to one grounded in deterrence and confrontation. This transformation was driven by the intensification of securitization dynamics, which elevated the nuclear program to a central element of state identity and a key indicator of sovereignty and autonomous strategic decision-making.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS)

# العقيدة النووية وسياسة الأمن القومي الإيراني بعد عام 2018: دراسة في توظيف نظرية الأمننة

د. فراس محمد أحمد الياس
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية / فرع العلاقات الدولية
firaselias@uomosul.edu.iq

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات الجوهرية التي طرأت على العقيدة النووية وسياسة الأمن القومي الإيراني بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018، من خلال توظيف نظرية الأمننة بوصفها إطاراً تحليلياً يفسّر كيفية انتقال البرنامج النووي الإيراني من قضية سياسية – تقنية إلى قضية أمنية وجودية.

تركّز الدراسة على الكيفية التي وظّف بها صُنّاع القرار في إيران خطاب "التهديد الخارجي"، ولا سيّما تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، لتبرير سياسات استثنائية في المجالين الداخلي والخارجي، وتعزيز مشروعية تطوير القدرات النووية باعتبارها ضرورة دفاعية لحماية النظام والدولة، كما تبحث الدراسة في انعكاسات الخطاب الأمني على بنية ومؤسسات الأمن القومي الإيراني، وعلى علاقات إيران الإقليمية والدولية، بما في ذلك تغيّر مقارباتها التفاوضية ومستوى انخراطها في الصراعات الإقليمية.

وخلصت النتائج إلى أنّ مرحلة ما بعد 2018 مثّلت نقطة تحوّل مفصلية في العقيدة النووية الإيرانية، انتقلت فيها السياسة من نهجٍ قائمٍ على (الالتزام والمرونة) إلى نهجٍ يقوم على (الردع والمواجهة)، بفعل تصاعد منطق الأمننة الذي جعل البرنامج النووي محوراً لهوية الدولة ومؤشرًا لسيادتها واستقلال قرارها الاستراتيجي.

**الكلمات المفتاحية** :نظرية الأمننة، البرنامج النووي، العقيدة النووية الإيرانية، سياسة الأمن القومي، الصبر الاستراتيجي.

**المقدمة**

شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة البداية العملية لانطلاق الدراسات الأمنية المعنية بتسليط الضوء على نظرية الأمننة (Securitization Theory)، ويرجع الفضل بشكل عام في بناء نظرية الأمننة إلى مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وبشكل خاص إلى الأعمال البحثية التي قام بها كل من (أولي ويفر – Ole Weaver) و(باري بوزان – Barry Buzan)، اللذان نقلا مفهوم الأمن من التصورات التقليدية إلى مجالات أكثر اتساعاً وعمقاً، إذ أن أمننة موضوع معين لا يعني بالضرورة أنَّه يهدد جوهر بقاء الدولة، ولكن يعني أن شخصاً ما قد نجح في جعل موضوع ما مشكلة وجودية؛ فبعد إعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) خلال الفترة الرئاسية الأولى الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في مايو 2018، وإعلانه عن بدء فرض عقوبات (الضغوط القصوى) على إيران، عمد صناع القرار الأمني في إيران إلى أمننة هذا الموضوع، واعتباره أحد الأبعاد المهددة للأمن القومي الإيراني.

إن عملية الأمننة التي حظي بها البرنامج النووي الإيراني، دفعت القيادة السياسية والعسكرية الإيرانية إلى إعادة تشكيل الأطر العامة للعقيدة النووية في البلاد، وتحول البرنامج النووي من مجرد مجال من مجالات القوة الاستراتيجية للبلاد، إلى مدخل مهم من مداخيل شرعية النظام السياسي، بل والضامن الرئيس لبقائه، وذلك عبر خلق علاقة عضوية ووجودية بين بقاء النظام وديمومة البرنامج النووي، وهو ما تأكد في حرب (الاثني عشر يوماً) في يونيو 2025، عندما فضلت إيران خيار الحرب على تفكيك المنشآت والمفاعلات النووية. إذ نجحت إيران في أمننه موضوع السياسة النووية، وسخرت كل قدراتها العسكرية في سبيل ذلك، وجعلت منها مدخلاً لحماية أمنها القومي.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية توظيف إيران لنظرية الأمننة في التعامل مع برنامجها النووي، ولا سيما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي عام 2018، وما ترتب على ذلك من تصاعد الضغوط والعقوبات الأمريكية. وتسعى الدراسة

إلى بيان الكيفية التي جرى من خلالها تحويل البرنامج النووي من ملف تقني– استراتيجي إلى قضية وجودية مرتبطة ببقاء النظام السياسي، وكيف انعكس ذلك على العقيدة النووية والأمن القومي الإيراني، إضافة إلى استكشاف التداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية والإقليمية والدولية لهذا المسار.

إشكالية الدراسة: تنطلق الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة من خلال البحث في تصاعد التهديدات التي تطال البرنامج النووي، ما شكل مدخلاً لتهديد الأمن القومي الإيراني، خصوصاً في كيفية تعاطي الولايات المتحدة وإسرائيل مع هذا البرنامج، وهو ما دفعنا للبحث في كيفية تعاطي سياسة الأمن القومي الإيراني مع هذا التحدي الوجودي، وهو ما جعل منه معطى لتوظيف فرضيات نظرية الأمننة، التي تقول فكرتها الرئيسة في تحويل أي فعل من مستوى طبيعي إلى مستوى تهديدي، بالدرجة التي يسمح لها حشد المقدرات المادية والمعنوية لتجاوز هذا التهديد، وهنا يبرز التساؤل المركزي وهو كيف أمننة أيران برنامجها النووي؟، وكيف وظفت هذه الاطروحة لخدمة أغراضها الأمنية؟، وماهي طبيعة التداعيات التي أفرزها هذا التعاطي أمنياً وسياسياً واجتماعياً، وكيف شكلت المشهد الإقليمي والدولي نتيجة لكل ما تقدم؟.

فرضية الدراسة: تتمحور فرضية الدراسة في أن موضوع أمننة البرنامج النووي أصبح اليوم أحد الشواغل الأمنية في استراتيجية إيران الإقليمية والدولية، وبالتالي فإنه في ضوء الإشكالية أعلاه، سنحاول الإجابة على الأسئلة التي طرحتها، من خلال تناول الأبعاد العامة للأنساق الأمنية التي يطرحها صانع القرار الأمني في إيران، والتي من خلالها سيتم الربط بين فكرتي الأمننة وسياسة الأمن القومي، من خلال البحث في العقيدة النووية الإيرانية بعد عام 2018.

منهجية الدراسة: إن موضوع الدراسة هنا هو الذي يفرض إطار المنهجية الأكاديمية المعتمدة على وفق تشعب مفردات الدراسة، وعليه وبحكم اتساع محاور البحث في الموضوع استدعى الإمر توظيف عدداً من مناهج البحث العلمي وكلاً حسب استعمالاته وخواصه ووضعه المناسب أبرزها: المنهج الوصفي، ومنهج التحليل النظمي، والمنهج الاستشرافي، وذلك للتوصل إلى إطار علمي عام، يوضح المجالات العامة للدراسة.

هيكلية الدراسة: استناداً إلى الإشكالية والفرضية والمنهجية المعتمدة، قُسِّمت الدراسة إلى مبحثين رئيسين يتناولان الجوانب النظرية والتطبيقية لأمننة البرنامج النووي الإيراني، وهما المبحث الأول (الأمننة والعقيدة النووية وسياسة الأمن القومي الإيراني)، والثاني (توظيف نظرية الأمننة في التوجهات النووية الإيرانية بعد عام 2018).

**المبحث الأول: الأمننة والعقيدة النووية وسياسة الأمن القومي الإيراني**

تمثل ثلاثية الأمننة والعقيدة النووية وسياسة الأمن القومي الإيراني، إحدى أبرز الجدليات البحثية التي نحاول من خلالها تفكيك العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة، خصوصاً وإن العلاقة بينهما شكلت الركيزة الأساسية التي استندت عليها إيران في التعامل مع الولايات المتحدة طيلة السنوات الماضية، وشكلت برنامج عمل استراتيجي جعل إيران قادرة على استيعاب الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية بأقل قدر ممكن من التهديدات.

يسلط هذا المبحث الضوء على الجوانب النظرية في هذه الدراسة، ومطابقتها مع التحركات السياسية والأمنية الإيرانية، وبالشكل الذي يعطي تصوراً واضحاً لطبيعة العقيدة النووية الإيرانية الحالية، والكيفية التي يمكن أن تتحرك من خلالها إيران في الفترة المقبلة.

أولاً: مفهوم نظرية الأمننة: إن الجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو اعتبارها الأمن كفعل خطابي، إذ أشار (أولي وايفر) إلى ذلك بالقول: "يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك" (علي، 2022). هذا وتشير فكرة الأمننة إلى المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر، على أنه يشكل تهديداً فعلياً لوحدة مرجعية معينة، وعليه تصبح قضية ما رهاناً أمنياً فقط، متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديداً وجودياً يتطلب إجراءات مستعجلة، ويبرر الأعمال

خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي، فضلاً عن ذلك، يرى أنصار هذه النظرية، بأن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: (الخطاب) وقبوله الواسع لدى الجمهور، إلى جانب شرط آخر وهو (تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل)، كما يقول (باري بوزان): "إذا لم تعالج المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحراراً للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة" (بوستي، 2019).

تم رسم إطار نظرية الأمننة بشكل واضح في "كتاب الأمن: إطار جديد للتحليل" بقلم (باري بوزان وأولي وايفر) في عام 1998، وإذا نظرنا إلى تعريف مدرسة كوبنهاغن للأمننة لفهم ما تعنيه بصورة دقيقة، نجد أن مفهوم الأمننة يعني بالمحصلة النهائية "البقاء"، كما هو الحال في ما تذهب إليه المدرسة الواقعية، ومن ناحية أخرى، نجد بأن العوامل التي تهدد وجود كل قطاع مختلف من القطعات الدولية، تختلف أيضاً عن الافتراض بوجود قطاعات مختلفة في المدرسة الواقعية، أي أن الأمننة تتناول كل القطاعات التي تتكون منها الدولة، في حين نجد بأن المدرسة الواقعية تركز بشكل أساسي على الدولة فقط (Barry Buzan, 1998).

إن أحد العناصر الأساسية لنظرية الأمننة هو الفعل الخطابي (عدنان، 2025). فعندما تعتبر النخب السياسية بأن مشكلة ما هي مشكلة أمنية، فإنها تصبح مشكلة أمنية، وهذا هو المقصود بكلمة (فعل خطابي)، وهذه النقطة تعتبر واحدة من العناصر الرئيسة لمفهوم خطاب الأمننة(Balzacq, 2005) . وهناك عنصر آخر مهم وهو (عنصر التهديد)، وهنا قد يكون التهديد مادياً أو معنوياً (Barry Buzan, 1998, pp. 40–41). أما العنصر الثالث فهو (الجمهور المستهدف)، وهناك جمهور ذو صلة يتم اختياره بواسطة ممثلي التهديد، والمفهوم الرئيسي هنا هو إقناع الجمهور المستهدف بأن قضية معينة هي قضية أمنية وتتعرض لتهديد وجودي.

بالمجمل فإنه على الرغم من أن هذا المنظور الجديد الذي قدمه بوزان وويفر مؤخراً لنظرية الأمننة مهم، بحيث جعل من مفهوم الأمن أوسع وأشمل، إلا أنه من الممكن القول بشكل عام تتحقق سياسة الأمننة على مستوى الوحدة أي الفاعل، وعلى الرغم من أن هناك عدداً محدوداً من الأمثلة لسياسات الأمننة التي تتم على مستوى النظام السياسي، إلا أن بعضها يتم على مستوى الوحدات الأخرى، ومن ثم تمشياً مع الأولوية التي تعطيها النظرية للدولة، فإنها بالعموم تتزامن مع الفهم الواقعي للدولة، ومع ذلك، فإن نهج مدرسة كوبنهاغن لا يعتمد على افتراض سيادة الدولة كما في حالة الواقعيين، وهذا أكثر من نتيجة في الواقع، إذ يعترف بوزان وويفر بأن الارتباط الوثيق بين الدولة والأمن هو حقيقة تحليلية بقدر ما هو موقف سياسي شرعي، وفي هذا السياق يزعمان بأن الأمن هو مجال الجهات الفاعلة المتنافسة، لذلك فإن حقيقة بأن الدولة تتمتع عموماً بامتياز كعنصر فاعل، ومجهزة بمهمة أمنية، وهُيكلة بالطريقة الأكثر ملائمة لهذا الغرض، فإنها تؤدي بالنتيجة إلى حالة أمنية كونها كائن مرجعي.

ثانياً: العقيدة النووية الإيرانية: يستند أساس العقيدة النووية الإيرانية إلى فتوى المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي) الصادرة في أكتوبر 2003، والتي قال فيها: "نعتقد أن إضافة الأسلحة النووية، وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة الكيميائية والأسلحة الميكروبية، تعتبر أيضاً تهديداً جديداً للبشرية، إن الأمة الإيرانية، التي هي نفسها ضحية استخدام الأسلحة الكيميائية، تشعر بخطر إنتاج وتراكم هذه الأسلحة أكثر من الدول الأخرى، وهي مستعدة لوضع جميع مرافقها على طريق مواجهتها، نحن نعتبر استخدام هذه الأسلحة غير قانوني ومحاولة تطهير البشر من هذه الكارثة الكبرى واجباً على الجميع" (أيشناس، 2024).

وعلى الرغم من أن إيران، حسب فتوى خامنئي، ترفض بشكل قاطع امتلاك أسلحة نووية، فإن هذا لا يعني أن طهران لا تملك طموحاً لامتلاك هذا السلاح، فامتلاك السلاح النووي يمكن أن يؤدي دوراً رادعاً ضد التهديدات الأمريكية والإسرائيلية المتواصلة، ولكنه في الوقت ذاته يمكن أن يجعل البلد هدفاً للتهديدات، ورغم أن الوضع الأمني في الشرق الأوسط، وتحديداً بعد 7 أكتوبر 2023، خلق بيئة جيوسياسية قد تدفع إيران لتغيير عقيدتها النووية، فإن ذلك ليس سبباً كافياً بحد ذاته، ومن الناحية

الأخرى، تدعم تقارير الاستخبارات الأمريكية تصريحات خامنئي المتكررة والتي يُشدد فيها على أن "إيران تمتلك المعرفة والقدرة على إنتاج السلاح النووي، فإنها لم تختر بعد امتلاك السلاح النووي" (بورصة، 2025). ولهذا يمكن استنتاج أن إيران، ورغم تطور إدراكها للتهديد العسكري في ضوء التطورات الأخيرة، لم تُحدِث تغييراً بعد في عقيدتها النووية.

مما لا شك فيه إن جوهر العقيدة النووية الإيرانية يقوم بالوقت الحاضر على ركيزتين أساسيتين: الأولى؛ تقوم على فكرة (الردع بالشك)، والثانية؛ تقوم على فكرة (الغموض النووي)، وذلك لجعل الولايات المتحدة وإسرائيل تحت قاعدة الشك بأن أي هجوم عسكري على إيران قد لا يجهض طموحاتها النووية، بل قد يدفعها للتشدد أكثر في خياراتها النووية، وهذا ما تأكد خلال الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة على المنشآت النووية الإيرانية في (فوردو ونطنز) في يونيو 2025، إذ إنه وعلى الرغم من الهجوم الأمريكي على هذه المنشآت، إلاّ إن إيران نجحت بنقل جزء كبير من اليورانيوم عالي التخصيب، ويقدر بـ 400 كغم، خارج هذه المفاعلات، وهي نسبة كافية لصنع أكثر من قنبلة نووية في آن واحد.

وفي هذا السياق أيضاً، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن العقيدة النووية الإيرانية تحيط بها العديد من المحددات الداخلية والخارجية، التي تجعل من مسألة تغييرها، أو حتى إجراء تعديلات عليها، ذات تأثير كبيرة على سياسة الأمن القومي الإيراني، فعلى الصعيد الداخلي، فإنه وعلى الرغم من إعلان مجلس الشورى الإيراني عن تعليق العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوليو 2025، ومطالبة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مغادرة البلاد، رداً على الدور السلبي الذي مارسته الوكالة خلال حرب (الاثني عشر يوماً)، فإنه أيضاً هناك التزامات داخلية أخرى قد تجعل إيران تفكر في عدم إجراء أي تغيير في عقيدتها النووية بالوقت الحاضر، وهي؛ قانون العمل الاستراتيجي لرفع العقوبات، والموازنة بين الطموحات النووية وضرورات التنمية الاقتصادية.

أما على صعيد المحددات الخارجية، فيمكن القول بأن ضرورات إنتاج تموضع إقليمي ودولي جديدة في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر 2023، وما نتج عنها من تداعيات استراتيجية طالت المشروع الإقليمي الإيراني، تشير بأن المحددات الخارجية هي الأخرى تفرض نفسها في سياق العقيدة النووية الإيرانية، ويأتي في مقدمتها؛ الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية منذ عام 1968، وتوقيع اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مايو 2023.

ومع ذلك فإن مسألة الحديث عن تغييرات جذرية في العقيدة النووية الإيرانية، وتحديداً في مسألة الحصول على السلاح النووي، تبقى رهينة التقدير الاستراتيجي للمرشد الأعلى، باعتباره الركيزة الرئيسة التي يقوم عليها النظام الإيراني، ومصدر اتخاذ القرار في وقت السلم والحرب، وفي ظل التحديات التي تواجهها إيران اليوم، خصوصاً مع استمرار التهديدات العسكرية الإسرائيلية، وتعثر المسار التفاوضي مع الولايات المتحدة، فإن النقاش الداخلي الإيراني يدور حول الأسباب العملية التي قد تدفعها لتغيير عقيدتها النووية الحالية، التي تتمحور حول ثلاث مسارات مهمة، أبرزها؛ التهديد الوجودي للدولة والثورة، والانخراط في حرب شاملة مع إسرائيل، وتعزيز ركائز قوة الردع الإيرانية.

ثالثاً: التحول في سياسة الأمن القومي الإيراني بعد عام 2018: إن الحديث عن سياسة الأمن القومي الإيراني مازال من منظور العولمة متأثراً باعتبارات الأمن التقليدية، مثل الموقع الجغرافي والقوة العسكرية وغيرها من المعطيات الجيوسياسية المؤثرة، ومن ذلك يتضح أن العولمة لم تؤثر على اعتبارات الأمن القومي الإيراني، وأهم عنصر في عناصر الأمن القومي هو الموقع الجغرافي، إذ تقع إيران ضمن أقاليم مختلفة ومنفصلة، ومع ذلك فإنها ليست جزءاً من أي نظام فرعي لجيرانها، بمعنى آخر تقع كنقطة التقاء بين آسيا والعالم التركي ووسط آسيا وبحر قزوين وشبه الجزيرة الهندية والعالم العربي، ولكن ليست متجانسة مع هذه الأقاليم، وقد أثر ذلك على الدور الرئيس لإيران في المنطقة، فضلاً عن ذلك فإنها تواجه العديد من الدول ذات الهيكل الداخلي المختلف، وعلاقاتها الخارجية المختلفة، والقليل من دول العالم هو الذي يواجه هذا النوع من الاختلاف، ولذا كان عليها أن تحدد أجندة أمنها القومي تبعاً لتغيير النظام الدولي من التعددية إلى الأحادية ثم إلى العولمة، وفي هذا السياق فإن عوامل الاستمرار الموجودة في

أجندة الأمن القومي تأثرت بالتطورات الأمنية العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهذه التطورات ليست جديدة ولكنها استمرار للماضي، ويختلف حجم هذه التطورات تبعاً للمواقف الدولية المختلفة، وبما يسهم في تدويل منطقة الأمن القومي الإيراني.

إذ تبرز التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي الإيراني من خلال الفكر الأمني الذي يحمله قادتها، فهي تنظر إلى العالم من منظور أيديولوجي، فترى العالم قسمين هما: (عالم الشر أو المستكبرين) وتقوده الولايات المتحدة، و(عالم الخير أو المستضعفين) وتقوده إيران، أو وفق ما جاء في التراث الإسلامي من تقسيم العالم إلى (دار الحرب ودار السلام)، لذا فإن رؤيتها لأمنها القومي تنطلق من طبيعة العلاقة بين دول العالم الكبرى، هذا فضلاً عن محورية (البعد الشيعي)، والاعتقاد بـ (فارسية الخليج العربي)، إلى جانب كل ذلك، يمكن الإشارة إلى أن هناك أربع مستويات مهددة للأمن القومي الإيراني، وذلك على النحو الآتي:

المستوى الأول: النظام الدولي وإفرازاته وظواهره مثل العولمة.

المستوى الثاني: تهديدات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة.

المستوى الثالث: التهديدات الإقليمية وتشمل منطقة الخليج العربي ودول بحر قزوين ودول الجوار الأسيوية وإسرائيل.

المستوى الرابع: التهديدات الداخلية والتي تشمل التحديات الأثنية والهوياتية، مشكلات التماسك الوطني، تصاعد التهديدات المسلحة، الحركات الانفصالية، التحديات المجتمعية والاقتصادية، التصدعات والصراعات السياسية وغيرها.

وفي إطار هذه التهديدات المعقدة والمركبة التي تواجهها إيران، تبرز القضية النووية كإحدى التحديات الرئيسة التي تواجهها سياسة الأمن القومي الإيراني، فمنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران في مايو 2018، اجرت إيران تحولات مهمة في سياسات الأمن القومي المتعلقة بالملف النووي في البلاد وطورت سياسات أمنية شديدة الأمننة، عملت من خلالها على جعل الملف النووي ملف عضوي في تعاملات إيران مع البيئة الدولية، وبرزت ثلاث مفاهيم أمنية تعبر بشكل واضح عن المنظور الأمني الإيراني للقضية النووية في البلاد، أبرزها:

1. الصبر الاستراتيجي: طرحت إيران مفهوم (الصبر الاستراتيجي) في أعقاب اغتيال الولايات المتحدة في بغداد في يناير 2020، قائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني). ومنذ ذلك الحين، اختارت طهران صراع طويل الأمد مع الولايات المتحدة بدلاً من الردّ المباشر عليها، ولم تتخذ طهران إجراءات يمكن أن تضرّ مصالح الولايات المتحدة بشكل حقيقي (المرسي، 2024). واختارت بدلاً من ذلك تصعيد عملية تخصيب اليورانيوم في المفاعلات النووية، وقيدت عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، معتمدةً بذلك سياسة (التصعيد النووي).
2. حافة الهاوية: وهي سياسة اعتمدتها إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وبدء فرض عقوبات (الضغوط القصوى) من قبل الولايات المتحدة، وحافة الهاوية الإيرانية هي سياسة تصف رغبة إيران المتمثلة في دفع الصراع أو التوترات إلى أقصى حد، بهدف إجبار الخصوم على التراجع وتقديم تنازلات خوفاً من الانجرار إلى صراع شامل غير مفيد لأي طرف، وهدفت هذه السياسة إلى استخدام إيران لأساليب الدفع نحو الصراع كوسيلة سياسية، خاصة في سياق مواجهتها اللاحقة مع إسرائيل والولايات المتحدة بعد عام 2020 (علوش، 2024).
3. التراجع التكتيكي أو المرونة البطولية: رغم إن هذه السياسة كانت معمول بها إيرانياً إبان المفاوضات النووية عام 2015، التي توجت بتوقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى، إلاّ إنه أُعيد طرحها من قبل خامنئي مرة أخرى بعد اغتيال رئيس حركة حماس (إسماعيل هنية) في طهران في أغسطس 2024، خلال لقاء له مع القيادات العسكرية الإيرانية، واعتبرت هذه السياسة بمثابة تحول جديد في العقيدة الدفاعية والأمنية الجديدة، وركزت هذه السياسة حسب خامنئي على أربعة مسارات أمنية رئيسة هي (أريحي، 2024):

أ- تطوير قدرات الردع العسكري.

ب- تبنّي استراتيجيات دفاعية متعددة الجوانب تشمل الحرب غير التقليدية.

ت- الاكتفاء الذاتي في الصناعات الدفاعية مثل الصواريخ والطائرات المسيّرات.

ث- تعزيز نفوذ إيران الإقليمي، ورسم خط حليف لها ممتد من حدودها إلى "حدود العدو".

وفيما يتعلق بأمننة السياسة النووية الإيرانية ما بعد 2018، فإنه أثناء تطبيق الافتراضات الأساسية لمدرسة كوبنهاغن على ديناميات هذه السياسة، وتحديداً المتعلقة بتفكيك البرنامج النووي، أو الوصول لمرحلة الصفر تخصيب كما تريده إدارة ترامب بالوقت الحالي، فإن نظرة بسيطة لطبيعة التصريحات الصادرة عن المرشد الأعلى وقادة الحرس الثوري، تشير إلى رفضهم المطلق للطروحات التي تقدمها إدارة ترامب، أو حتى الترويكا الأوروبية، التي تهدف لتجريد إيران من برنامجها النووي، خصوصاً وإن إيران تعتبر بقاء هذا البرنامج هو مسألة وجودية للدولة الإيرانية، وهو ما أكدته تصريحات خامنئي التي قال فيها: "من يهددوننا لإجراء مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة لا يرون إلاّ المظاهر، في رأيي القضية مستعصية على الحل، ولن نتخلى عن حقوقنا النووية" (خامنئي، 2025).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن العقيدة النووية الإيرانية يمكن التعامل معها من خلال نظرية الأمننة وسياسة الأمن القومي، وهما الركائز الرئيسة لمدرسة كوبنهاغن، وهنا تجدر الإشارة إلى سبب تفضيل نظرية الأمننة عند دراسة سياسة إيران حيال موضوع العقيدة النووية، حيث ترتبط المشكلات الأمنية في مجموعة من أكثر من دولة ببعضها البعض بطريقة لا تنفصل عن بعضها "إيران – الولايات المتحدة – إسرائيل"، فإن مشكلة الأمن التي يحددها كل بلد والسياسة التي تتبناها كل دولة لحل هذه المشكلة، تؤثر على السياسات الأمنية للآخرين، وفي هذا الإطار، لن يكون من الصواب الاعتقاد بأن إيران مستقلة عن السياسات الأمنية المطبقة في بيئتها الخارجية، بل على العكس من ذلك، ونتيجة للتفاعل المتبادل، لكل دولة سياسات منفصلة للأمننة، لذلك ترتبط ارتباطاً مباشراً مع إيران، خصوصاً إن القضية النووية في الشرق الأوسط تثير حساسية العديد من الدول الطامحة والمتخوفة فيها، لهذا السبب تتعامل إيران بحذر كبير في ملفها النووي انطلاقاً من نظرية الأمننة وأفكارها.

رابعاً: التحليل الخطابي: أمثلة عملية على أمننة البرنامج النووي الإيراني

منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018، تبنّت القيادة الإيرانية خطاباً متدرّجاً في حِدّته، يقوم على إعادة تعريف البرنامج النووي بوصفه (قضية أمن قومي وسيادة وطنية) (Fathollah, 2021). لا مجرد ملف تفاوضي أو تقني، ووفقاً لنظرية الأمننة كما صاغها (أولي ويفر وباري بوزان) (Barry Buzan, 1998, pp. 41–42). فإن الخطاب الأمني لا يصف التهديد فحسب، بل يُنتجُه عبر فعلٍ لغوي يجعل القضية "استثنائية" تستدعي إجراءات غير اعتيادية (Balzacq, The Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve, 2011). وفي الحالة الإيرانية، تحوّل البرنامج النووي إلى رمز لكرامة الدولة ومقاومتها للهيمنة الغربية، وهو ما انعكس بوضوح في الخطابات القيادية، والتشريعات البرلمانية، والتغطية الإعلامية الرسمية.

1. الخطاب القيادي: الأمننة من الأعلى إلى الأسفل: أظهر الخطاب الإيراني بخصوص القضايا النووية هرمية مؤسسية تسير وفق نهج واحد، ويؤكد من خلاله النظام الإيراني الأهمية المركزية للبرنامج النووي وفق عملية أمننة شديدة التعقيد، وذلك على النحو الآتي:

أ. خطابات المرشد الأعلى: في سلسلة خطابات منذ منتصف 2018، أكّد خامنئي أنّ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي هو "عمل عدواني يستهدف وجود النظام نفسه" (خطاب السيد علي خامنئي أمام مجلس الخبراء، 2018). من خلال هذا التوصيف، تمّ نقل البرنامج النووي من كونه موضوعاً تفاوضياً إلى كونه مكوّناً من مكوّنات البقاء السياسي للنظام (Therme, 2020). كما استخدم خامنئي مفردات دينية – وطنية مثل "الحق في التقدّم العلمي" و"الاستقلال عن الاستكبار العالمي"،

لتأطير الملف النووي ضمن (هوية الدولة الإسلامية المقاومة)، هذه اللغة تُعدّ فعلاً كلامياً أمنن البرنامج النووي، إذ جعل أي تراجع عنه بمثابة تنازل عن السيادة والعقيدة.

ب. خطاب الرئاسة والحكومة: تواصل الرؤساء الإيرانيون بعد 2018 (روحاني ثم رئيسي وبزشكيان) في استحضار الخطاب الأمني نفسه، لكن مع اختلاف في الدرجة والأسلوب.

- في عهد (حسن روحاني 2021 – 2018)، جاء الخطاب دفاعياً يربط العودة إلى التزامات الاتفاق النووي بضرورة رفع العقوبات، مع التأكيد أن "الأمن القومي خط أحمر".
- عهد (إبراهيم رئيسي 2021 – 2024)، فقد تبنّى خطاباً هجومياً أكثر صراحة في "الحق في الردع"، معتبراً أن النشاط النووي جزء من منظومة الدفاع الشامل وليس مشروعاً مدنياً فحسب.
- عهد (مسعود بزشكيان 2024 – حتى الآن)، فقد تبنى خطاباً سياسياً مرناً يوازن بين الحفاظ على الحقوق النووية، ويؤكد بالوقت نفسه على أهمية المضي نحو المفاوضات النووية بدون تقديم تنازلات جوهرية.

هنا نلاحظ ما تسميه نظرية الأمننة بـ "التطبيع مع الإجراءات الاستثنائية"، أي قبول المجتمع والمؤسسات بتحويل المجال النووي إلى شأنٍ أمني بحت.

2. تشريعات البرلمان ومأسسة الخطاب الأمني: الأمننة لم تقتصر على الخطاب السياسي، بل تكرّست عبر قوانين وتشريعات نقلت مضامين الخطاب إلى إطار مؤسسي، أبرز مثال هو قانون "الإجراءات الاستراتيجية لإلغاء العقوبات" الذي أقرّه مجلس الشورى الإيراني في ديسمبر 2020. (Law on Strategic Action to Lift Sanctions and Protect the Interests of the Iranian Nation, 2020) عقب اغتيال العالم النووي (محسن فخري زاده)، إذ نصّ القانون على رفع مستوى التخصيب إلى 20% وما فوق (Fakhrizadeh, 2020). وتشغيل أجهزة طرد متقدمة، وتعليق عمليات التفتيش الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا لم تُرفع العقوبات في مهلة محددة.

من منظور الأمننة، يُعتبر هذا القانون تجسيداً لتحوّل الخطاب إلى سياسة فعلية، حيث بُرّر بأنه "ردّ دفاعي ضروري لحماية الأمن القومي". كما رُبط إقراره بالحادثة الأمنية (الاغتيال)، ما عزّز فكرة أن إيران تواجه تهديداً وجودياً يتطلّب رداً سيادياً غير اعتيادي.

3. الإعلام الرسمي وشبه الرسمي: بناء "رواية التهديد": مارست وسائل الإعلام الإيرانية بدورها عملاً إعلامياً منسقاً يؤكد السردية الأمنية التي حرص قادة إيران على ترسيخها في خطاباتهم السياسية، وذلك على النحو الآتي:

أ. وكالة "تسنيم" و"فارس" و"إيرنا": منذ 2018، استخدمت هذه الوسائل مفردات مثل "العدوان الأمريكي – الصهيوني" و"المؤامرة ضد التقدّم النووي" لوصف أي ضغوط أو عقوبات، كما حولت العلماء النوويون الذين تم اغتيالهم من قبل إسرائيل إلى رموز بطولية، وعُرضت صورهم في تقارير تحت عناوين مثل "شهداء الدفاع عن الطاقة النووية"، بهذا، أسهم الإعلام في تحويل البرنامج إلى قضية تعبئة وطنية، تربط بين الأمن العسكري والهوية القومية(Sadeghi, 2024) .

ب. البرامج الحوارية والتغطية الإخبارية: في برامج التلفزيون الرسمي الإيراني مثل قناة "العالم"، أو مجموعة قنوات التلفزيون الإيراني (IRIB)، يُقدَّم البرنامج النووي بوصفه "درع الأمة"، فيما يُصوَّر الغرب كقوة تسعى لـ"حرمان إيران من قدراتها الذاتية"، إذ يؤدي هذا النمط من الخطاب إلى نشر الأمننة أفقياً، أي انتقالها من النخبة السياسية إلى الرأي العام، ما يُكسبها شرعية اجتماعية، ويبرر مزيداً من الإنفاق الدفاعي والتشدد في المفاوضات.

4. الأمننة في الخطاب السياسي الخارجي الإيراني: حتى في المحافل الدولية، واصلت إيران استخدام خطابٍ مزدوجٍ: تأكيد الطابع السلمي للبرنامج النووي مع التمسك بحق الرد على "التهديدات الخارجية"، مثلاً، في كلمة وزير الخارجية الإيراني السابق (حسين أمير عبد اللهيان) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2021، اعتبر أن "البرنامج النووي الإيراني لن يُقيد مجدداً طالما استمر التهديد الأمريكي"، وهو تصريح يكرّس مفهوم الردع الدفاعي في إطار الأمن القومي، كما حرصت البيانات الرسمية

على توظيف مصطلحات قانونية مثل "حقّ الدفاع المشروع" و"المعاملة بالمثل" لتضفي على الخطاب الأمني طابعاً قانونياً شرعياً(Assembly, 2021) .

5. البعد الرمزي والهوياتي في خطاب الأمننة: يشير التحليل اللغوي للمفردات المتكررة في الخطابات الرسمية إلى حضور قوي لمفاهيم مثل" :الاستقلال" و"الكرامة الوطنية" و"التهديد الوجودي" و"العدو الخارجي" و"الردع" (Mahdi, 2021).

هذه المفاهيم تعبّر عما يسميه (باري بوزان) بـ"إعادة إنتاج الهوية من خلال التهديد" (Buzan, 2007). أي أن الأمننة لم تكن أداة دفاعية فقط، بل وسيلة لإعادة بناء هوية الدولة في مواجهة الخارج، وبذلك أصبح البرنامج النووي رمزًا للهوية الإيرانية الحديثة، وجزءاً من الخطاب الذي يربط بين الأمن القومي والدين والثقافة والمقاومة.

6. مخرجات الأمننة: من الخطاب إلى السياسة: يُظهر تتبّع الخطاب السياسي بين 2018 و2025 أن الأمننة أثمرت ثلاث تحوّلات أساسية:

أ- مأسسة القرار النووي داخل المجلس الأعلى للأمن القومي والحرس الثوري، أي تقليص الطابع المدني للملف.

ب- توسيع نطاق "الردع الدفاعي" ليشمل أنشطة الصواريخ والطائرات المسيّرة باعتبارها مكملات للأمن النووي.

ت- تضييق مساحة النقاش الداخلي، إذ أصبحت المعارضة لأي تصعيد تُصوَّر كضعف في "الإيمان بالثوابت الوطنية".

هذه النتائج تبيّن أن الأمننة في إيران لم تكن مجرد رد فعل على الضغط الخارجي، بل آلية لبناء تماسك داخلي وإعادة ترتيب الأولويات السياسية والأمنية، ومن خلال تحليل الخطاب القيادي، التشريعي، والإعلامي، يمكن القول إن البرنامج النووي الإيراني بعد 2018 خضع لعملية أمننة شاملة، حوّلته من ملف تفاوضي إلى محور للهوية والسيادة الوطنية، إذ استخدمت النخبة الحاكمة أفعالاً كلامية مؤثرة وصوراً رمزية لصوغ "رواية التهديد" التي رسّخت القناعة بضرورة الردع الذاتي، وبذلك أصبحت السياسات النووية انعكاساً لخطاب أمني يربط بقاء النظام باستمرار البرنامج، ويحول التوتر الدولي إلى أداة لتعزيز الشرعية الداخلية.

**المبحث الثاني: توظيف نظرية الأمننة في التوجهات النووية الإيرانية بعد عام 2018**

ردت إيران على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018، بالتخلي عن القيود المفروضة على برنامجها النووي التي وضعها الاتفاق النووي أبريل 2015، والاستثمار في قدرات نووية جديدة. ونتيجة لذلك، أوصل التقدم الإيراني البلاد إلى عتبة الأسلحة النووية، فضلاً عن ذلك، خفضت إيران أنشطة مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير 2021، ما جعل من الصعب على الوكالة تقديم تأكيدات بأن برنامج إيران النووي سلمي، ومراقبة جميع المواد النووية داخل إيران.

هذا التحول في السياسة النووية الإيرانية جاء نتيجة إدراك القيادة الإيرانية بتصاعد التهديدات التي بدأت تطال النظام في البلاد، خصوصاً مع حملة التصريحات المتشددة التي بدأت تصدر عن إدارة ترامب آنذاك، التي استهدفت الجمهورية الإسلامية بشكل مباشر، وهو ما دفع المرشد الأعلى إلى إخضاع الحالة النووية في البلاد لعملية أمننة معقدة للغاية، من خلال الربط بين بقاء البرنامج النووي وبقاء الجمهورية الإسلامية، وأدت عملية الأمننة هذه إلى دخول إيران في مواجهات عسكرية واستخبارية مباشرة وغير مباشرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، تعرضت من خلالها لضربات عديدة طالت علمائها ومنشآتها النووية، وهذا عزز قناعة خامنئي بالسرديات الأمنية التي طرحها حول التهديدات الأمنية الحقيقية التي تحيط بالبرنامج النووي وعلاقته بوجودية الجمهورية الإسلامية مستقبلاً.

يحاول هذا المبحث مناقشة طبيعة التحولات التي أصبحت العقيدة النووية الإيرانية بعد عام 2018، سواءً على مستوى التحديات التي أنتجتها عملية انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، أو العقيدة النووية خلال حكومتي (إبراهيم رئيسي ومسعود بزشكيان)، وتأثير كل ذلك على مستقبل السياسة النووية في إيران.

أولاً: انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران: عندما أعلن الرئيس ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018، وعد بأن تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها لإيجاد "حل حقيقي وشامل ودائم للتهديد النووي الإيراني" (الجزيرة،

2018). الذي من شأنه أن يشمل الجهود الرامية للقضاء على تهديد برنامج الصواريخ الباليستية ووقف أنشطة إيران الإقليمية، لكن السياسات الأمريكية أظهرت فيما بعد فشلها في تحقيق الأهداف التي أعلن عنها الرئيس ترامب، إذ كان من نتائج انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، دخول منطقة الشرق الأوسط في صراع اقليمي متصاعد بلغت ذروته في 7 أكتوبر 2023، خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما نتج عنه من تداعيات استراتيجية طالت الشرق الأوسط.

إذ لطالما انتقد الرئيس ترامب الاتفاق النووي مع إيران، ووصفه بأنه "أسوأ اتفاق على الإطلاق"(Politico, 2019) . وعلّل انسحابه من الاتفاق النووي بأنه لم يتناول برنامج الصواريخ الباليستية أو سلوك إيران الإقليمي، وإن معظم التزامات إيران بموجب الاتفاق تقتصر على فترة تتراوح بين 10 و15 عاماً، وبعدها يمكن لإيران استئناف تخصيب اليورانيوم والأنشطة النووية الأخرى المشمولة به.

اللافت في قرار الرئيس ترامب هو عدم تقديمه أي دليل على عدم امتثال إيران لالتزاماتها، ولا حتى الدول الأجنبية الداعمة لقراره، وعلى رأسها إسرائيل ودول الخليج، أو حتى أي دليل على انتهاك إيران للاتفاق النووي من الناحية الفنية، بل ركزت قضية الرئيس ترامب على عيوب مُتصورة في الاتفاق نفسه، أولها أن الاتفاق ليس دائم؛ إذ تبدأ القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني في التراخي بعد نحو عشر سنوات من توقيعه، ثانيها أن الاتفاق لم يُغطِّ أنشطة إيرانية الأخرى، بما في ذلك تطوير الصواريخ الباليستية ودعمها للوكلاء في الشرق الأوسط.

وإذا نظرنا إلى تكتيكات الرئيس ترامب، نجد أن هناك أمراً جوهرياً، وهو أنه تولى منصبه بناء على مبدأ "أمريكا أولاً"، ما يعني أن كل صفقة أبرمها الرؤساء السابقون، وخاصة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)، ستُعاد صياغتها. لذا، من هذا المنظور، نجد أن الرئيس ترامب حاول تنفيذ أحد وعوده الانتخابية. ومن ثم فإن حجته مبررة في ضوء إمكانية حصوله على صفقة أفضل. أما ما إذا كان سيحصل على الصفقة الأفضل، فهو ما لم يتحقق بعد، خصوصاً وإن إيران أصبحت اليوم أكثر تشدداً وتمسكاً بالبرنامج النووي بعد ما أظهرته الولايات المتحدة من دعم كامل لإسرائيل في حربها على إيران في يونيو 2025، واستهدافها المباشر للمفاعلات النووية الإيرانية، وتحديداً منشأتي (فورود ونطنز).

فضلاً عن ذلك، بدء واضحاً بأن الرئيس ترامب أراد عزل إيران ووضعها تحت الأضواء كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وذلك عبر حرمانها من الفوائد التي سعت لتحقيقها من الاتفاق النووي، إذ إنه وعبر انسحابه من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات (الضغوط القصوى) على إيران، فقد أهدر فرص التفاوض مع إيران. لذلك، فإن السبب الذي ساقته الولايات المتحدة للانسحاب لم يكن مبرراً بنسبة كبيرة جداً. قد لا يكون قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق مع إيران، وانتهاك أحكام الاتفاق علناً، بمثابة هدية لطهران، ولكنه على الأقل أضر بالولايات المتحدة بقدر ما أضر بإيران، إذ إن قرار الانسحاب جعل الولايات المتحدة تظهر بمثابة الدولة المدمرة للاتفاق، وليست الساعية لإصلاحه.

لقد كشفت النتائج فيما بعد أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي كان له تداعيات على السلام والأمن الدوليين، ففي أبريل 2019، صنّفت الولايات المتحدة الحرس الثوري كمنظمة إرهابية(Levitt, 2022) . وهي المرة الأولى التي تُصنّف فيها الولايات المتحدة جزءاً من حكومة أخرى على هذا النحو. وفي يناير 2020 قامت الولايات المتحدة باغتيال قائد قوة القدس في الحرس الثوري (قاسم سليماني) قرب مطار بغداد الدولي، فيما اعتبرته إدارة ترامب محاولة من سليماني ترتيب هجمات مميتة ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا(Soleimani, 2020) . وفي نوفمبر 2020 اغتالت إسرائيل العالم النووي الإيراني (محسن فخري زادة) في طهران(Aljazeera, 2025) . ومنذ مطلع عام 2021 توالت الهجمات التي شنتها إسرائيل داخل إيران، واستهدفت بشكل مباشر البنية التحتية النووية الإيرانية، ويمكن القول بأن كل هذه الهجمات جاءت كنتيجة عملية لانسحاب الولايات المتحدة

من الاتفاق النووي، لأنها وفرت غطاءً سياسياً وعسكرياً أمريكياً لإسرائيل، وهو ما أكدته المواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل في حربها على إيران وحلفائها في لبنان واليمن والعراق منذ أكتوبر 2023.

ويمكن القول أنه في الوقت الذي نجحت فيه إيران بانتزاع اعترافاً دولياً بشرعية برنامجها النووي عبر الاتفاق، وحصولها إثر تصديق مجلس الأمن الدولي على القرار 2231 على مكاسب اقتصادية وسياسية، لكن ما جنته طهران عبر الدبلوماسية سرعان ما تبخر مع انسحاب واشنطن من الاتفاق، مما أثار لاحقاً تساؤلات عن نتائج الاتفاق في ميزان الربح والخسارة بالنسبة للجمهورية الإسلامية، خصوصاً وإن القرار الأممي الآنف الذكر أصبح محل تهديد كبير لإيران مؤخراً، عبر قيام الترويكا الأوروبية أولاً، والولايات المتحدة ثانياً، بتوظيفه في إعادة فرض كل العقوبات الأممية التي كانت مفروضة على إيران قبل توقيع الاتفاق النووي في أبريل 2015، وهو ما تأكد في أكتوبر 2025، عندما تم إعادة فرض هذه العقوبات على إيران مرة أخرى.

إن التحولات المعقدة التي تمر بها العلاقات الإيرانية الأمريكية في الوقت الراهن، تجعل من الصعب الحديث عن عودة سهلة للولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، خصوصاً مع الاشتراطات الصعبة التي تضعها إدارة ترامب، وتتمثل بتصفير عمليات تخصيب اليورانيوم، فضلاً عن تدمير مخزونها من الصواريخ الباليستية، كما إن حرب (الاثني عشر يوماً) جعلت إيران أمام حقيقة كبيرة تتمثل بأن تقديم تنازلات في برنامجها النووي، سيجعل شرعية النظام الإيراني على المحك، وتأكدت هذه القناعة الإيرانية مع قيام الترويكا الأوروبية بإعادة تفعيل (آلية الزناد – سناب باك) في أكتوبر 2025، بسبب عدم قبول إيران بالاشتراطات المتمثلة بعودة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إيران، ورفض إيران الإفصاح عن مخزونها الحقيقي من اليورانيوم المخصب، وهذا يجعل الاتفاق النووي أمام تحديات كبيرة للغاية، خصوصاً في ظل الفجوة الكبيرة بين ما تتمسك به طهران، وما تحاول فرضه واشنطن، في أي اتفاق نووي جديد.

ثانياً: العقيدة النووية خلال حكومة رئيسي: مع وصول الرئيس الإيراني السابق (إبراهيم رئيسي) إلى منصب الرئاسة في أغسطس 2021، شهدت العقيدة النووية الإيرانية تحولاً جوهرياً عما كان عليه الحال في زمن الرئيس الأسبق (حسن روحاني)، إذ إنه نظراً لطبيعة الظروف الإقليمية والدولية التي واجهتها إيران، وتحديداً بعد اغتيال الولايات المتحدة قائد قوة القدس في الحرس الثوري (قاسم سليماني)، إلى جانب التشديد الأمريكي على إيران من خلال توسيع عقوبات (الضغوط القصوى) عليها، أن لجأت إيران هي الأخرى نحو سياسة (حافة الهاوية)، التي تطلبت بدورها تغيير السلوك الإيراني النووي، خصوصاً على مستوى القدرات أو عمليات تخصيب اليورانيوم التي كانت تجري داخل المفاعلات النووية الإيرانية.

إذ ركز رئيسي على ما سماه "حق إيران السيادي في امتلاك دورة وقود نووي كاملة"، ورفض فكرة أن على إيران أن تثبت سلمية برنامجها "مراتٍ ومرات"، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022، قال: "الأسلحة النووية لا مكان لها في عقيدتنا الدفاعية، ولكننا لن نتخلى عن حقنا في التكنولوجيا النووية السلمية" (Arabic، 2024). وكان يعتبر أن الضغوط والعقوبات الأمريكية هي المشكلة، لا البرنامج النووي نفسه.

إذ إنه خلال فترة حكمه ارتفعت مستويات تخصيب اليورانيوم إلى 60٪، وهو مستوى قريب من العتبة التقنية لإنتاج سلاح نووي 90 ٪، كما زادت أعداد أجهزة الطرد المركزي من الجيل المتقدم IR–6، كما استُؤنفت عمليات إنتاج اليورانيوم المعدني (المادة الحساسة تقنياً للاستخدام العسكري)، ورغم ذلك، كانت طهران تُصرّ على أن كل هذه الأنشطة تقع ضمن إطار الاستخدام السلمي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (ولو بحدود مضطربة بسبب الخلافات السياسية)(Henderson, 2023) .

وفي تلك الفترة تطورت لدى حكومة رئيسي والحرس الثوري، عقيدة "المرونة الصلبة" (المرونة التكتيكية دون المساس بالثوابت الاستراتيجية)، التي تقوم على فكرة التفاوض، لكن دون التخلي عن حقوق التخصيب أو عن القدرات التقنية التي تجعل

إيران على "عتبة" السلاح النووي إن أرادت، وهذه الفلسفة جعلت العقيدة النووية الإيرانية أكثر براغماتية دون أن تُعلن تحولاً مبدئياً نحو السلاح النووي.

وفضلاً عما تقدم ظهرت خلال حكومة رئيسي تصريحات من مسؤولين بارزين تلمّح إلى أن: "إيران لن تبقى مقيّدة بفتوى السلاح النووي، إذا واجهت تهديداً وجودياً"، وهذا ما أكده مستشار المرشد الأعلى (كمال خرازي) في عام 2023، إذ إن هذه التصريحات لا تمثل تغييراً رسمياً للعقيدة، لكنها تُعبّر عن تحوّلٍ في "الذهنية الاستراتيجية" نحو خيار الردع النووي المشروط (الجزيرة، مستشار خامنئي: طهران ستغير عقيدتها النووية إذا هددت إسرائيل وجودها، 2024).

وعن علاقة العقيدة النووية الإيرانية خلال حكومة رئيسي بالعقوبات والمفاوضات النووية، رفض الرئيس رئيسي ربط النشاط النووي بالمفاوضات، معتبراً أن البرنامج "لن يُوقف" حتى مع فشل العودة للاتفاق النووي، لذا فإن العقيدة الفعلية أصبحت أقرب إلى ما يُعرف بـ "العتبة النووية"، أي لا سلاح نووي مُعلن، لكن مع الاحتفاظ بكل القدرات التي تُمكّن من إنتاجه سريعاً عند الضرورة.

أما عن البعد الأمني لهذه العقيدة، فيمكن القول بأن الحرس الثوري توسّع في حماية المنشآت النووية ونشر منظومات دفاع جوي متقدمة حولها (الجزيرة، الحرس الثوري الإيراني يتولى رسميا حماية المنشآت النووية، 2022). كما أن العقيدة العسكرية الإيرانية في عهد رئيسي اعتبرت البرنامج النووي جزءاً من (الكرامة الوطنية)، ومن ثم الدفاع عنه واجبٌ سيادي، كما طُوّرت استراتيجية (الرد المتكافئ)؛ أي أن أي هجوم على منشأة نووية سيُقابل بردٍّ مباشر على مصالح الخصوم (إسرائيل أو القواعد الأمريكية).

جدول رقم (1): يوضح الثابت والمتغير في العقيدة النووية خلال حكومة رئيسي

| البند | الثابت | المتغيّر |
|---|---|---|
| المبدأ الديني والسياسي | رفض السلاح النووي رسمياً | انفتاح على إمكانية "مراجعة الفتوى النووية" عند التهديد الوجودي |
| التخصيب | حق سيادي لا تنازل عنه | رفع النسبة والكمية بشكل ملحوظ |
| الشفافية الدولية | التزام مبدئي مع الوكالة الدولية | تقليص التعاون عند التصعيد السياسي |
| الهدف الاستراتيجي | الاستخدام السلمي للطاقة النووية | امتلاك قدرة ردع تقنية (عتبة) دون إعلان سلاح |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

إن التقييم الاستراتيجي العام للعقيدة النووية الإيرانية خلال حكومة رئيسي يُشير بشكل واضح إلى أن هذه العقيدة لم تتغيّر رسمياً، لكنها عملياً أصبحت أكثر هجومية ومرونة في الرد على التهديدات، كما أصبحت إيران أقرب من أي وقت مضى إلى "عتبة" السلاح النووي من دون تجاوزها، فضلاً عن إن رئيسي مثّل الانتقال من سياسة "الصبر الاستراتيجي" التي كانت مسيطرة على السياسة النووية خلال حكومة روحاني، إلى سياسة "الردع الاستراتيجي"؛ أي الردع لا بأسلحة نووية، بل بقدرة كامنة تهدد بامتلاكها إن لزم الأمر، وبذلك تحولت العقيدة إلى "ردع بالقدرة التقنية" لا "ردع بالسلاح"، وهي صيغة وسطى بين السلاميّة الكاملة والعسكرة النووية.

ثالثاً: العقيدة النووية خلال حكومة بزشكيان: تُظهر العقيدة النووية الإيرانية في عهد الرئيس (مسعود بزشكيان)، مزيجاً من التأكيد الرسمي على السلمية وبين الحفاظ العملي على قدرة "العتبة النووية"، إذ كرس الرئيس بزشكيان خطاباً يؤكد أن الجمهورية الإسلامية لا تسعى إلى سلاح نووي، لكنه في الوقت ذاته يشدّد على الحق السيادي في التخصيب داخل الحدود الإيرانية. عملياً، استمرت طهران في تطوير قدراتها الفنية في التخصيب، بينما اتخذت خطوات سياسية أثارت قلقاً دولياً حول درجة الشفافية (منها إجراءات متعلقة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (الغربية، 2025).

إذ إنه خلال حكومة بزشكيان وعطفاً على التحولات الاستراتيجية التي تمر بها إيران بالوقت الحاضر، يتضح بأن العقيدة النووية الإيرانية لا تزال محكومة بالإطار الديني أي (فتوى المرشد الأعلى التي تحرم إنتاج واستخدام السلاح النووي)، التي تشكل مرجعية رسمية تُستخدم في الخطاب العام (الجزيرة، دعوات بإيران لإعادة النظر في عقيدتها النووية، 2024). كما إن الحكومة الإيرانية تُصرّح أن الهدف من البرنامج نوويّ سلميّ (طاقة، طب، أبحاث)، وأن إيران لا تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، أما بخصوص الحق السيادي فقد أكد الرئيس بزشكيان إن التقنية النووية تمثل تعبيراً عن السيادة والكرامة الوطنية، ورفض التنازل عن حق التخصيب داخل الأراضي الإيرانية ((ارنا)، 2025).

إذ أظهرت فترة الرئيس بزشكيان، وتحديداً بعد الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة على المنشآت النووية في (فوردو ونطنز) خلال (حرب الاثني عشر يوماً) في يونيو 2025. تأكيد إيراني على مواصلة أنشطة التخصيب ورفض الرجوع إلى قيود من شأنها أن تضعف قدرة إيران التقنية، كما أصبحت فكرة "العتبة النووية" تمثل سياسة محورية في الاحتفاظ بالقدرة التقنية والمواد التي تُسهِم في تقليل وقت النظري في حال اتخذت القيادة الإيرانية قراراً مفاجئاً بامتلاك السلاح النووي (رؤوف، 2025).

أما بخصوص التعامل مع الوكالة الدولية للطاقة، فإنه رغم توقيع طهران على اتفاق التعاون الفني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في القاهرة في أكتوبر 2025، إلاّ إن تعاملها مع الوكالة اتسم بخطاب متشدد تجاه متطلبات الشفافية، خصوصاً مع اصدار مجلس الشورى الإيراني قراراً برلمانياً بتعليق العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوليو 2025، فضلاً عن التشكيك المستمر الذي تمارسه إيران بحق المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (رفائيل غروسي)، وتتهمه مراراً بالتعامل غير الحيادي، وإنه أحد الأسباب الرئيسة التي أعطت لإسرائيل مبرراً لشن هجومها العسكري على إيران في يونيو 2025 (العربية، 2025).

أما على مستوى (الدبلوماسية النووية) فقد أظهرت العقيدة النووية الإيرانية خلال حكومة بزشكيان محاولة لربط الملف النووي بالمطالب الاقتصادية، أي استخدام التقدم التقني كورقة مساومة في المفاوضات وطلب تخفيف العقوبات، فالتحديات الاقتصادية التي أفرزتها مرحلة ما بعد (حرب الاثني عشر يوماً) جعلت إيران تراهن على رفع العقوبات مقابل عودتها للمفاوضات النووية، خصوصاً مع التداعيات التي أنتجتها هذه التحديات، وتحديداً على المستوى الاجتماعي وتدمير البنية التحتية والتراجع المستمر في معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد.

إن الصياغات العامة للعقيدة النووية الإيرانية خلال حكومة بزشكيان استقرت عملياً على تطبيق المبدأ الاستراتيجي (لا سلاح نووي)، لكنه سيبقى خياراً قائم جنباً إلى جنب مع سياسة عملية تُبقي خيار الانتقال التقني السريع مطروح في مخيلة صانع القرار الإيراني، خصوصاً إذا قررت الولايات المتحدة أو إسرائيل فرض حرب وجودية على النظام الإيراني في المرحلة المقبلة، مع تعثر مسار المفاوضات النووية بالوقت الحاضر، وهذا ما يؤكده الخطاب السياسي الإيراني الحالي مع تأكيد مبدأ السيادة وعدم الرضوخ للضغوط كرادع سياسي داخلي وخارجي (أونلاين، 2025).

مما لا شك فيه إن إيران تعمل بالوقت الحاضر وفي ظل الخطوط العامة التي رسمتها العقيدة النووية الإيرانية، على تحقيق موازنة بين تحقيق استفادة اقتصادية (رفع العقوبات)، والاحتفاظ بقدراتها النووية كأداة ضغط، وهذه موازنة بحد ذاتها تبقى معقدة للغاية، خصوصاً في ظل رفض إدارة الرئيس ترامب إبقاء أي خيارات نووية بيد النظام الإيراني، إذ إن إصرار إدارة الرئيس ترامب على معادلة (صفر تخصيب)، تجعل إيران هي الأخرى تفكر بخيارات بديلة، وحتى بالحديث عن الخيارات البديلة تبدو هي الأخرى معدومة، بسبب تعقد مسار المناورة الإيرانية في الشرق الأوسط بعد 7 أكتوبر 2023(Nephew, 2025) .

وبالنظر للتعقيد الاستراتيجي الذي تمر به إيران بالوقت الحاضر، خصوصاً على مستوى الخيارات الاستراتيجية البديلة، أو مستقبل المفاوضات مع الولايات المتحدة خلال حكومة بزشكيان يمكن القول بأن العقيدة النووية الإيرانية خلال حكومة بزشكيان ستتخذ عدة مسارات مستقبلية أبرزها؛ (استمرار الوضع الراهن)؛ إذ إن الرئيس بزشكيان سيحافظ على "نهج العتبة النووية"، يُدير

التوتر دبلوماسياً، وتستمر التحركات التقنية بوتيرة مستقرة، أما النتائج: استمرار حالة عدم اليقين مع فرص تفاوض محدودة. أو التوجه للمسار الثاني أي (تشدد دولي وفرض عقوبات/عزلة)؛ إذا شُدّدت الضغوط الدولية فقد تلجأ طهران لمزيد من تقليص الشفافية أو لتسريع النشاط التقني، ما يزيد احتمالات التصعيد. أما المسار الثالث فهو (قرار داخلي بالتحول نحو تصنيع السلاح النووي)؛ ويبقى هذا المسار الأقل احتمالاً لكنه قد يحدث في حالة تهديد وجودي محسوس أو تغيير جذري في الحسابات الإقليمية، أما العواقب التي قد تنتج عن مثل هذا الخيار فهي (ردود إقليمية ودولية عسكرية / اقتصادية متوقعة).

الجدول رقم (2): يوضح الملحق الزمني للأحداث النووية (2024–2025)

| التاريخ | الحدث | الملاحظات |
|---|---|---|
| يناير 2024 | استمرار المفاوضات غير المباشرة بين إيران والغرب دون اختراق كبير | بداية مرحلة انتقالية بعد نهاية عهد رئيسي |
| مارس 2024 | إعلان منظمة الطاقة الذرية الإيرانية عن تشغيل أجهزة طرد مركزي من الجيل IR-6B | تأكيد استمرار التقدم التقني |
| يونيو 2024 | تصريحات (كمال خرازي) حول إمكانية مراجعة العقيدة النووية إذا واجهت إيران تهديداً وجودياً | إشارة إلى بقاء خيار المراجعة مفتوحاً |
| يوليو 2024 | بزشكيان يتسلم الرئاسة رسمياً ويؤكد التمسك بالحقوق النووية | الخطاب الأول للرئيس الجديد حول السيادة النووية |
| سبتمبر 2024 | زيارة وفد الوكالة الدولية لطهران لمراجعة مستوى التخصيب | تفاهم جزئي، دون اتفاق طويل الأمد |
| ديسمبر 2024 | إعلان رفع مستوى التخصيب إلى ما يقارب 60% في مواقع متعددة | استمرار سياسة العتبة التقنية |
| فبراير 2025 | بزشكيان يصرّح أن إيران "لن تسعى إلى سلاح نووي ولكن لن تتراجع عن التخصيب" | موقف مزدوج يجمع النفي والتحدي |
| أبريل 2025 | تقرير غربي يشير إلى ارتفاع المخزون من اليورانيوم عالي التخصيب | مؤشرات على زيادة قدرات إيران الفنية |
| يوليو 2025 | توقيع قانون تعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزئياً | نقطة تحول في علاقة إيران بالوكالة |
| سبتمبر 2025 | زيارة إلى روسيا للتباحث حول التعاون النووي السلمي | محاولة لإيجاد دعم تقني وسياسي موازٍ |
| أكتوبر 2025 | بزشكيان يصرّح بأن إيران "لن تسمح لأي طرف بتهديد أمنها" ويشير إلى الردع الوطني | ترسيخ خطاب السيادة والردع |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

إجمالاً يمكن القول بأن حكومة بزشكيان حافظت حتى الآن على الخط الرسمي الرافض للسلاح النووي، لكنه عزّز لهجة السيادة الوطنية وحرّك السياسات التي تُبقي إيران على "عتبة" تقنية قريبة من إمكانية تصنيع سلاح في حال تغيير القرار السياسي، إن الخيارات المستقبلية للعقيدة النووية الإيرانية ستعتمد بشكل أساسي على التوازن بين الضغوط الدولية، والمصالح الاقتصادية،

وحدود التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافةً إلى الداخل الإيراني حيث يبقى مفهوم "التهديد الوجودي" العامل الأكثر حساسية في أي مراجعة محتملة للعقيدة النووية الإيرانية خلال الفترة القادمة.

رابعاً: مستقبل العقيدة النووية الإيرانية: تُعدّ العقيدة النووية الإيرانية إحدى أبرز مكونات منظومة الأمن القومي للجمهورية الإسلامية، لما تمثله من محدد استراتيجي في مكانتها الإقليمية وعلاقاتها الدولية، فمنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في مايو 2018، دخل البرنامج النووي مرحلة جديدة اتسمت بالتشدد والانفتاح المحدود على الحوار، وبالانتقال من منطق (الصبر الاستراتيجي) إلى (منطق الردع التصاعدي).

وقد أدّت التغييرات السياسية الداخلية وصعود التيار المحافظ مجدداً، مع وجود رئيس (إصلاحي) إلى إعادة تعريف الأولويات الأمنية بحيث بات البرنامج النووي يُنظر إليه على أنه أداة للبقاء والسيادة، وليس مجرد ورقة تفاوض. لذلك، فإنّ استشراف مستقبل العقيدة النووية الإيرانية يستدعي تحليل الاتجاهات المحتملة في ضوء العوامل البنيوية، الداخلية، والإقليمية والدولية المؤثرة عليها.

1. المحددات الداخلية للعقيدة النووية المستقبلية: تمثل المحددات الداخلية واحدة من أبرز المسارات التي ستؤدي دوراً مهماً في تحديد مستقبل العقيدة النووية للبلاد، وذلك على النحو الآتي:

أ. البنية السياسية وصناعة القرار: تتسم عملية اتخاذ القرار في إيران بطابع مؤسسي – أمني شديد المركزية، إذ يُعدّ المجلس الأعلى للأمن القومي والحرس الثوري فاعلين رئيسين في تحديد الاتجاهات النووية. ومن المتوقع أن تستمر هذه المأسسة الأمنية في السيطرة على مسار العقيدة النووية، ما يعني أن أيّ تغيير مستقبلي سيكون تدريجياً وبحسابات دقيقة، كما أنّ التحول في النخبة السياسية نحو الخط المحافظ، ولا سيّما منذ تولي بزشكيان رئاسة الجمهورية، عزّز الميل إلى توظيف البرنامج النووي كرمز للسيادة والاستقلال .لذلك، حتى لو فُتحت آفاق تفاوضية جديدة، فسيبقى الخطاب الرسمي الإيراني متمسكاً بمبدأ "الحق في التخصيب"، ورفض أي تقييد دائم للقدرات النووية.

ب. الاقتصاد والضغوط الداخلية: يشكّل العامل الاقتصادي أحد المحددات الحساسة لمستقبل العقيدة النووية. فالعقوبات الأمريكية والأوروبية المتواصلة أدت إلى إنهاك الاقتصاد الإيراني، ما جعل البرنامج النووي أداة ضغط مزدوجة: أداة للمساومة مع الغرب، ووسيلة لتعبئة الداخل تحت شعار "الاعتماد على الذات"، إنّ استمرار الأزمة الاقتصادية من دون انفراج دبلوماسي قد يدفع إيران إلى الموازنة بين (التصعيد النووي وضبط السقف الأمني)، بحيث تستخدم التقدّم التقني في البرنامج كوسيلة لتحسين شروط التفاوض دون الوصول إلى القنبلة فعلياً، في إطار ما يُعرف بسياسة "العتبة النووية".

2. المحددات الإقليمية والدولية:

أ. البيئة الإقليمية: تؤدي البيئة الأمنية في الشرق الأوسط دوراً حاسماً في رسم ملامح العقيدة النووية المستقبلية، فالتصعيد بين إسرائيل وإيران يُعزّز منطق الردع المتبادل. ومن المرجّح أن تواصل إيران تطوير قدراتها النووية بشكل متدرّج وسري جزئياً للحفاظ على توازن الردع دون إعلان نية تسلّح واضحة، إلى جانب ذلك، فإن تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل وتزايد التعاون الدفاعي في المنطقة، قد يُنظر إليه في طهران كتهديد إضافي، ما يعزز الاتجاه نحو أمننة البرنامج النووي بوصفه ضمانة للهيبة الإقليمية ومكانة الردع.

ب. التفاعلات الدولية: العلاقات مع القوى الكبرى، خصوصاً روسيا والصين، سيكون لها تأثير مباشر على مستقبل العقيدة النووية الإيرانية، فإيران تحاول إعادة صياغة موقعها الدولي عبر التحالف الشرقي والانضمام إلى تكتلات مثل "شنغهاي" و"البريكس"، مما يمنحها هامشاً أوسع للمناورة، لكنّ هذا التحالف لا يعني إطلاق حرية إيران النووية؛ إذ لا ترغب موسكو وبكين في امتلاك طهران سلاحاً نووياً فعلياً، خشية سباق تسلّح إقليمي. لذا، من المرجح أن تستمر إيران في سياسة الاقتراب من العتبة النووية دون تجاوزها، أي امتلاك القدرة الفنية دون الإعلان عنها.

3. السيناريوهات المستقبلية للعقيدة النووية الإيرانية: يمكن القول بأن هناك العديد من السيناريوهات المستقبلية التي ستطرح نفسها في سياق تحديد مستقبل العقيدة النووية الإيرانية، وذلك على النحو الآتي:

أ. سيناريو التصعيد نحو التسليح النووي الفعلي: قد يتحقق هذا السيناريو في حال توصلت إيران لقناعة تامة بأن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضدها في مارس 2026، قد تمثل تهديد حقيقي لها ولوجود النظام السياسي، خصوصاً بعد اغتيال المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي)، بحيث ترى القيادة الإيرانية أن الخيار الوحيد للبقاء هو الردع النووي الصريح، لكن هذا المسار يحمل مخاطر عالية، منها احتمال شنّ ضربات وقائية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة، وإطلاق سباق تسلح في الشرق الأوسط، وهو ما يجعل تحقيقه أقل احتمالاً إلاّ في ظروف استثنائية.

ب. سيناريو العودة إلى الدبلوماسية النووية: رغم تعقّد الظروف التي تثيرها الحرب الأخيرة على إيران، يبقى احتمال عودة إيران إلى مفاوضات بناءة قائماً إذا توفرت ضمانات حقيقية لرفع العقوبات الاقتصادية. في هذه الحالة، قد تتبنى طهران عقيدة أكثر مرونة تستند إلى الردع المحدود والتعاون النووي السلمي، بهدف إعادة إنعاش الاقتصاد وتحسين موقعها الدولي.

إجمالاً يبدو مستقبل العقيدة النووية الإيرانية مرهوناً بتفاعل ثلاثة مسارات رئيسة:

1. الاستمرار في الأمننة: عبر تصوير البرنامج النووي كضمانة للسيادة الوطنية.
2. التوازن بين الردع والدبلوماسية: وفق منطق "العتبة النووية" دون تجاوزها.
3. إدارة الضغوط الاقتصادية والدولية: عبر خطاب وطني تعبوي يعيد إنتاج شرعية النظام.

بناءً على هذه العوامل، يمكن القول إن العقيدة النووية الإيرانية في العقد القادم ستظل (عقيدة غموض نووي مشروط)، تتأرجح بين الانفتاح الدبلوماسي المحدود والتصعيد المحسوب، دون التحول الكامل إلى التسليح النووي. هذا فيما لو افترضنا جدلاً بأن النظام السياسي في إيران نجح بالخروج من الحرب الأخيرة بحد أدنى من أدوات القوة النووية والعسكرية، وستبقى "الأمننة" الإطار المفسِّر الأبرز لفهم كيفية توظيف إيران للبرنامج النووي كأداة استراتيجية لحماية النظام وتثبيت موقعها الإقليمي والدولي.

**الخاتمة**

مثلت العقيدة النووية الإيرانية خلال حكومتي إبراهيم رئيسي (2021–2024) ومسعود بزشكيان (2024 – حتى الوقت الراهن) حالة مركبة من الاستمرارية والتكيف في آنٍ واحد، إذ حافظت إيران على جوهر رؤيتها الاستراتيجية للبرنامج النووي بوصفه رمزاً للسيادة الوطنية وأداةً مركزية للردع السياسي، في حين أعادت ضبط أساليب الإدارة والخطاب الدبلوماسي وفقاً لمتغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية. فقد ظل البرنامج النووي يشكل أحد أعمدة الأمن القومي الإيراني، ليس فقط من زاوية قدراته التقنية، وإنما بوصفه مكوناً بنيوياً في معادلة الشرعية السياسية وبقاء النظام، وهو ما يفسر ثبات موقعه في الاستراتيجية الإيرانية رغم تغير الحكومات واختلاف أساليبها.

في عهد رئيسي، اكتسبت العقيدة النووية طابعاً أكثر تشدداً على مستوى الخطاب والممارسة، حيث تبنّت حكومته مقاربة قائمة على مبدأ "الضغط بالمثل" في مواجهة استمرار العقوبات الأمريكية وتعثر مسار التفاوض، وهو ما انعكس في رفع نسب تخصيب اليورانيوم إلى مستويات غير مسبوقة قاربت 60%، والتوسع في استخدام أجهزة الطرد المركزي المتقدمة داخل منشآت (فوردو ونطنز). وقد تزامن ذلك مع انتقال تدريجي من سياسة الالتزام المقيد ببنود الاتفاق النووي إلى سياسة التحرر المرحلي من قيوده، مع التأكيد المستمر على سلمية البرنامج من الناحية القانونية والدعائية. في هذا السياق، جرى توظيف الملف النووي بوصفه أداة ردع ومساومة سياسية مزدوجة الوظيفة، إذ استُخدم خارجياً للضغط على القوى الغربية، وداخلياً لتعزيز التماسك المجتمعي عبر خطاب السيادة والكرامة الوطنية، بما أفضى إلى تبلور عقيدة "القدرة دون السلاح النووي" باعتبارها الإطار الحاكم للسلوك النووي الإيراني.

أما في عهد بزشكيان، برز تحول نسبي في مستوى الخطاب، اتسم بمزيد من الهدوء والمرونة الدبلوماسية، من دون المساس بجوهر العقيدة النووية أو مرتكزاتها الأساسية. فقد حرص بزشكيان على إعادة التأكيد على الفتوى الدينية التي تحرم امتلاك السلاح النووي، مع التشديد في الوقت ذاته على الحق غير القابل للتنازل في تخصيب اليورانيوم داخل الأراضي الإيرانية، بوصفه تعبيراً عن السيادة الوطنية وأحد مقومات الاستقلال الاقتصادي. وعلى المستوى العملي، استمر تطوير القدرات التقنية النووية، واستخدم الملف النووي كأداة تفاوضية في قضايا العقوبات والاقتصاد، غير أن هذا الاستخدام اتخذ طابعاً أقل تصعيداً وأكثر ميلاً إلى إعادة تدوير الخطاب الديني والسياسي لتبرير التقدم العلمي دون استفزاز مباشر للغرب. ومع ذلك، لم يُفضِ هذا التحول الخطابي إلى اختراق فعلي في العلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ ظلت هذه العلاقة محكومة بمنطق الشك والقيود المتبادلة، وشهد منتصف عام 2025 تصعيداً محدوداً تمثل في تقليص التعاون الفني وإعادة التأكيد على الاستقلالية التقنية الإيرانية. وهو ما أدى بدوره لتوفير الأرضية التي شنت على أساسها الولايات المتحدة وإسرائيل حربها الأخيرة على إيراني في مارس 2026.

وعلى الرغم من اختلاف أساليب التعاطي بين مرحلتي رئيسي وبزشكيان، فإن الثوابت العقائدية للسياسة النووية الإيرانية بقيت راسخة، وفي مقدمتها الرفض الرسمي لامتلاك السلاح النووي مع الإبقاء على مساحة غموض في التطبيق، والتمسك بحق التخصيب بوصفه رمزاً للسيادة غير القابلة للمساومة، واعتماد استراتيجية العتبة النووية التي تتيح امتلاك القدرة التقنية اللازمة لإنتاج السلاح خلال فترة زمنية قصيرة من دون اتخاذ قرار سياسي نهائي بذلك، فضلاً عن استخدام البرنامج النووي كورقة ضغط تفاوضية في مواجهة العقوبات والتهديدات العسكرية، وربطه في الخطاب الداخلي بمفاهيم الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الشرعية الشعبية للنظام. وتعكس هذه الثوابت تداخلاً معقداً بين الأبعاد العقائدية والسياسية والتقنية والدينية، حيث يُنظر إلى القدرة النووية كواجب استراتيجي في مواجهة الهيمنة الغربية، وكمنجز علمي لا يجوز التراجع عنه، وكأداة مرنة للمقايضة السياسية، في حين تُوظَّف الفتوى الدينية ضد السلاح النووي باعتبارها إطاراً أخلاقياً قابلاً للتكييف وفق مقتضيات اللحظة السياسية.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن مستقبل العقيدة النووية الإيرانية سيظل مرهوناً بطبيعة العلاقة مع القوى الكبرى، وبميزان القوى داخل النظام الإيراني بين التيارات المختلفة، فضلاً عن تطورات البيئة الإقليمية وما تحمله من احتمالات تصعيد أو تهدئة، ولا سيما في ظل التوترات المستمرة في الخليج واحتمالات المواجهة مع إسرائيل. والأهم المسار الذي ستفرضه الحرب الأخيرة على إيران، غير أن الأهم من ذلك يتمثل في أن هذا المسار بأكمله يكشف عن نجاح إيران في أمننة البرنامج النووي، أي في تحويله من ملف تقني قابل للتفاوض إلى قضية وجودية مرتبطة بالأمن القومي وبقاء النظام السياسي. فمن خلال هذا الفعل الأمني، جرى تبرير تعبئة الموارد المادية والمعنوية، وتوسيع هامش المناورة السياسية، وإعادة تعريف حدود المقبول وغير المقبول في السياسة الخارجية والداخلية. وبهذا المعنى، لا تمثل العقيدة النووية الإيرانية مجرد تعبير عن طموح علمي أو حسابات ردع تقليدية، بل تجسد نموذجاً متقدماً لـ"الردع عبر الغموض النووي" القائم على منطق الأمننة، حيث تُدار القدرة النووية بوصفها ركيزة وجودية في هوية الدولة وأداة مركزية لإدارة التهديدات، بما يمنح صانع القرار الإيراني مرونة استراتيجية عالية في التعامل مع بيئة دولية وإقليمية شديدة التقلب.

**الشكر والتقدير:** نقدم الشكر والتقدير لجميع من ساعدنا على انجاز هذا البحث.
**تضارب المصالح:** ليس هنالك أي تضارب للمصالح في هذا البحث.
**التمويل:** لا يوجد أي تمويل مقدم لإجراء البحث، وينشر على نفقة الباحث الخاصة.

**المصادر**

Aljazeera. (2025, Jun 13). Israel kills nuclear scientists, strikes sites in Iran: Who did it target? Aljazeera. Retrieved Oct 27, 2025, from https://shorturl.at/mU64U

Assembly, U. G. (2021, Sep 24). Statement by H.E. Hossein Amir-Abdollahian, Minister for Foreign Affairs of the Islamic Republic of Iran. Retrieved Nov 12, 2025, from https://gadebate.un.org/en/80/iran-islamic-republic

Balzacq, T. (2005). The Three Faces of Securitization: Political Agency, Audience and Context. *European Journal of International Relations*(2), 173.

Balzacq, T. (2011). *The Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve.* Routledge.

Barry Buzan, L. W. (1998). *Security: A New Framework for Analysis.* Boulder, Colorado: Lynee Rienner Publishers.

Buzan, B. (2007). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era.* ECPR Press.

Fakhrizadeh, M. (2020, Nov 27). Mohsen Fakhrizadeh: Iran's Top Nuclear Scientist Killed Near Tehran. BBC News. Retrieved Nov 12, 2025, from https://www.bbc.com/news/world-middle-east-55105934

Fathollah, A. (2021). *Iran in an Emerging New World Order: From Ahmadinejad to Rouhani.* Springer.

Henderson, S. (2023, Feb 20). Iran Enriched Uranium to 84 Percent—But Can It Make a Nuclear Bomb? Retrieved Oct 27, 2025, from https://shorturl.at/emnVP

Law on Strategic Action to Lift Sanctions and Protect the Interests of the Iranian Nation. (2020, Dec). Islamic Consultative Assembly (Majlis). Retrieved Nov 12, 2025, from https://rc.majlis.ir/en/news/show/1636820

Levitt, M. (2022, Mar 21). Don't Drop Iran's Revolutionary Guards from FTO List. Retrieved Oct 20, 2025, from https://shorturl.at/aMEEN

Mahdi, A. A. (2021). Religion, National Identity, and Political Discourse in Iran. *Middle East Journal, 75*(3), 33.

Nephew, R. (2025, Sep 4). Iran's Nuclear Reconstitution Options. The Washington Institute. Retrieved Oct 29, 2025, from https://shorturl.at/Vgtv5

Politico. (2019, July 17). Trump's better deal with Iran looks a lot like Obama's. Politico. Retrieved Oct 20, 2025, from https://shorturl.at/GJSfa

Sadeghi, M. R. (2024). *Iranian Media and National Security Narratives.* Tehran: University Press.

Soleimani, Q. (2020, July 9). US strike on Iran general was unlawful, UN expert says. BBC. Retrieved Oct 21, 2025, from https://shorturl.at/dVplb

The Cradle Arabic. (27 ابريل, 2024). رئيسي:لا مكان للأسلحة النووية في عقيدة إيران. Arabic, The Cradle. تاريخ الاسترداد 20 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/fM6Rb

Therme, C. (2020). *Iran and the Bomb: The Politics of Nuclear Ambiguity.* I.B. Tauris.

الجزيرة. (18 مايو, 2018). ترامب يعلن الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني. الجزيرة. تاريخ الاسترداد 27 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/bM7od

الجزيرة. (15 مارس, 2022). الحرس الثوري الإيراني يتولى رسميا حماية المنشآت النووية. الجزيرة. تاريخ الاسترداد 28 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/hBdP4

الجزيرة. (11 اكتوبر, 2024). دعوات بإيران لإعادة النظر في عقيدتها النووية. الجزيرة. تاريخ الاسترداد 28 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/2w0kN

الجزيرة. (9 مايو, 2024). مستشار خامنئي: طهران ستغير عقيدتها النووية إذا هددت إسرائيل وجودها. الجزيرة. تاريخ الاسترداد 27 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/2lLX0

العربية. (6 نوفمبر, 2025). برلماني إيراني يؤكد: لا نثق بغروسي ولا بالوكالة الذرية. العربية. تاريخ الاسترداد 7 نوفمبر, 2025، من https://shorturl.at/Agye5

الغربية. (6 فبراير, 2025). بزشكيان: إيران لا تسعى للحصول على سلاح نووي. الغربية. تاريخ الاسترداد 28 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/VCXKE

توفيق بوستي. (2019). *مدرسة كوبنهاغن، نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن: دراسات إستراتيجية*. إسطنبول،: المعهد المصري للدراسات.

خامنئي. (24 أغسطس, 2025). لن نخضع للولايات المتحدة. سكاي نيوز عربية. تاريخ الاسترداد 27 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/fEJXP

خطاب السيد علي خامنئي أمام مجلس الخبراء. (29 أغسطس, 2018). الموقع الرسمي لمكتب المرشد الأعلى. تاريخ الاسترداد 6 نوفمبر, 2025، من www.leader.ir

رمضان بورصة. (13 ابريل, 2025). إيران وتغيير عقيدتها العسكرية والنووية. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 21 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/DRJzu

عادل عنتر علي. (ابريل, 2022). نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*(4)، 570.

عبد الوهاب المرسي. (11 اكتوبر, 2024). ليس بالصبر الاستراتيجي وحده تحيا إيران الآن. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 22 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/RiOBs

عدنان, ت. م. (2025). *الديناميات الاجتماعية والديناميكيات السياسية ودورها في أمننة المجتمعات المنقسمة: دراسة تحليلية* . جامعة الموصل: كلية العلوم السياسية.

عماد أبشناس. (30 أغسطس, 2024). هل ستتغير العقيدة النووية الإيرانية؟ موقع سبوتنيك عربي. تاريخ الاسترداد 20 سبتمبر, 2025، من https://shorturl.at/1sbvK

غزل أريحي. (17 أغسطس, 2024). التراجع التكتيكي".. هل هو عنوان عقيدة طهران الدفاعية حاليا؟ تاريخ الاسترداد 23 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/MRUsw

محمود علوش. (22 ابريل, 2024). تراجع إسرائيل وإيران عن حافة الهاوية لا يعني نهاية المخاطر. مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 23 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/Jxgxx

موقع ميدل ايست أونلاين أونلاين. (22 سبتمبر, 2025). نواب إيرانيون يحثون على تعديل العقيدة النووية. أونلاين, موقع ميدل ايست أونلاين. تاريخ الاسترداد 8 نوفمبر, 2025، من https://shorturl.at/Cazji

هدى رؤوف. (26 سبتمبر, 2025). "إيران بين خطاب بزشكيان السلمي وتهديد بوثائق إسرائيل. العربية. تاريخ الاسترداد 29 اكتوبر, 2025، من https://rb.gy/rbaega

وكالة الأنباء الرسمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (ارنا). (30 مايو, 2025). بزشكيان:لا مكان للأسلحة النووية في عقيدة الجمهورية الاسلامية الإيرانية. وكالة الأنباء الرسمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (ارنا). تاريخ الاسترداد 28 اكتوبر, 2025، من https://shorturl.at/vqMhb